



**تقرير حول نشاط
صندوق القروض ومساعدة
الجماعات المحلية لسنة 2018**

الفهرس

الصفحة

3

مقدمة عامة

6

تقديم الصندوق

8

1- هياكل تسيير الصندوق

10

2- نشاط التمويل

10

2. 1. الموافقات المبدئية

12

2. 2. المصادقات النهائية

13

2. 3. أذون تحويل الإعتمادات

15

2. 4. الدعم المالي للبلديات

16

2. 5. نشاط الفروع الجهوية

19

2. 6. أهم المشاريع الممولة من طرف الصندوق

20

3- الوضع المالي للصندوق

20

3. 1. نسب الفائدة الموظفة وأجال استرجاع القروض المسندة

21

3. 2. القوائم المالية

22

3. 2. 1 الموازنة العامة

22

3. 2. 2 قائمة النتائج

23

3. 2. 3 جدول التدفقات النقدية

25

3. 3. المؤشرات المالية

26

3. 4. استرداد القروض المسندة للجماعات المحلية

28

3. 5. تعبئة الموارد المالية

29

3. 6. الترقيم السنوي للصندوق

30	4- الدراسات والتنظيم والصفقات
30	4. 1. الدراسات والتنظيم
31	4. 2. تنفيذ الصفقات
33	4. 3. بناء الفروع الجهوية
34	5- ميزانية الاستغلال والتجهيز
36	6- التصرف في الموارد البشرية
36	6. 1. تطور الموارد البشرية
38	6. 2. الأنشطة الاجتماعية

بطاقة تعريفية

الملاحق

مقدمة عامة

حافظ الصندوق خلال سنة 2018 على توازناته المالية بعد أن تمكن من الإيفاء بجميع تعهداته تجاه الجماعات المحلية فنيا وماليا من خلال تمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، حيث عمل الصندوق خلال السنة الثالثة من البرنامج المذكور على الحفاظ على دوره كسند مالي وفني لمختلف البلديات وخاصة ذات الإمكانيات المتواضعة منها، وذلك بتدعيم مساهمته الفعّالة في تمويل المشاريع المدرجة بالمخططات السنوية للاستثمار التي أثّرت تطورا ملحوظا خاصة في تحويل الإعتمادات استجابة لتقدم المشاريع للجماعات المحلية. كما عمل الصندوق عن طريق فروع الجهوية على تقديم المساعدة الفنية في إعداد ملفات خاصة في ما يتعلق بتقييم الأداء أو باستيفاء الشروط الدنيا للحصول على منابها من المساعدات غير الموظفة. ويتجلى ذلك من خلال النتائج الحاصلة بعد تأقلم جّل البلديات مع المنظومة التمويلية الجديدة وتحصل **91%** من البلديات على 70 نقطة فما فوق في تقييم أدائها مقابل **74%** بالنسبة لسنة 2017، إضافة إلى استجابة 264 بلدية (**97%**) لهذه للشروط الدنيا وذلك بفضل الإحاطة بالبلديات. وقد تكفل الصندوق باحتساب المساعدات الإجمالية غير الموظفة وإصدار القرارات المتعلقة بضبط الشروط الدنيا المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية لفائدة الجماعات المحلية وضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية (قرارات مشتركة بين وزارتي الداخلية والمالية). وتماشيا مع متطلبات المنظومة التمويلية الجديدة واستجابة للتوجهات العامة التي أقرها الدستور خاصة في ما يتعلق بإرساء اللامركزية والتدبير الحرّ للجماعات المحلية، ساعد الصندوق، باعتباره الهيكل التنفيذي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، في إعداد المخططات السنوية للاستثمار لسنة 2019 خاصة عن طريق الفروع الجهوية هذا إلى جانب حث بعض البلديات من خلال الجلسات التحسيسية مع النيابات الخصوصية على الرفع من نسق استخلاص مواردها حتى تتمكن من خلاص ديونها والتسريع بتقديم ملفات المشاريع الاستثمارية المبرمجة حتى يتسنى إنجازها في أحسن الظروف.

وقد سعى الصندوق إلى تعبئة الموارد الضرورية اللازمة وتحويلها في آجالها خاصة في ما يتعلق بالمساعدات غير الموظفة، إضافة إلى الحصول على القسط الثالث من قرض الوكالة الفرنسية للتنمية بالنسبة لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، هذا إلى جانب تكفله بتجميع الموارد اللازمة قصد التصرف فيها لفائدة البلديات الجديدة في إطار تعميم النظام البلدي حيث أثّرت ذلك الحصول على قسط أول من هبة الإتحاد الأوروبي في إطار المبادرة النموذجية للتنمية المحلية لفائدة 26 بلدية، وذلك بعد إبرام اتفاقية منفصلة مع البنك الألماني KFW خلال سنة 2017 للتصرف في اعتمادات القرض المبرم بين الجمهورية التونسية لفائدة 29 بلدية.

من جهة أخرى واصل الصندوق خلال سنة 2018 توظيف نسب الفائدة وآجال استرجاع القروض المسندة التي أقرها الأمر الحكومي عدد 367 لسنة 2016 المؤرخ في 18 مارس 2016 المتعلق بضبط نسب الفائدة وآجال استرجاع القروض المسندة من طرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إضافة إلى.

وفي إطار تدعيم البلديات بالمعدات اللازمة تمكّن الصندوق خلال سنة 2018 من إبرام عقود الصفقات الخاصة بـ 17 قسط مثمر لاقتناء معدات النظافة والطرق من جملة 19 قسط بقيمة مقدرة بـ 90 م مموّلة في شكل قروض لفائدة البلديات.

وقد تمكّن الصندوق خلال سنة 2018 من الإيفاء بجميع التزاماته حيث قام بتلبية حاجيات الجماعات المحلية بتحويل اعتمادات بقيمة 183,0 م د وتسديد ما عليه لفائدة الدولة والمقرضين الأجانب 65,1 م د وتوفير مستوى سيولة يمكنه من بداية نشاطه في سنة 2019 في أحسن الظروف. ومواكبة للتغيرات الحاصلة خاصة فيما يتعلق بإرساء اللامركزية والتدبير الحر للجماعات المحلية, وبهدف تطوير نشاطه والانفتاح على نوعية جديدة من المشاريع خاصة لفائدة الجماعات المحلية إضافة إلى توسيع مجال تدخله مع نوعية أخرى من الحرفاء, واصل الصندوق مراحل الدراسة الرامية إلى تحويله إلى مؤسسة مالية في شكل شركة خفية الإسم مختصة في تمويل الاستثمار المحلي والجهوي التي أشرفت على النهاية مع نهاية سنة 2018.

هذا وقد حافظ الصندوق على نفس التقييم المسجل سابقا AA- (tun) على المدى البعيد و F1+(tun) على المدى القصير مع تحسين الآفاق من مستقر إلى إيجابي و إمكانية تحسين ترتيب الصندوق مستقبلا على المستوى البعيد. وطبقا لهذا التصنيف يرتّب الصندوق على المستوى الوطني من بين الأفضل على مستوى البنوك والمؤسسات العمومية.

وفي إطار تقريب خدمات الصندوق من الجماعات المحلية تم افتتاح على بعث الفرع الجهوي الجديد بالكاف بداية من شهر أكتوبر لسنة 2018. ومن أهم النتائج التي ميزت هذه السنة:

✓ على مستوى تمويل المشاريع :

- بلغت الموافقات المبدئية **73,0 م د** أي بنسبة **55%** من التقديرات (132,5 م د) مقابل 121,1 منجزة خلال سنة 2017؛
- بلغت المصادقات النهائية **92,0 م د** أي بنسبة **67%** من التقديرات (137,5 م د) مقابل 141,7 م د منجزة خلال سنة 2017؛

- بلغت أذون تحويل الإعتمادات لفائدة الجماعات المحلية **184,9 م د** تمثل **91%** من التقديرات (203,7 م د) مقابل 112,3 م د محولة سنة 2017, مفصلة كما يلي:
 – **43,3 م د** في شكل قروض ؛
 – **141,6 م د** في شكل مساعدات منها 70,6 م د مساعدات غير موظفة؛

✓ على مستوى الإنجازات المالية : (حسب القوائم المالية النهائية في 2018/12/31)

- تحقيق مجموع موازنة بـ **758,2 م د** مقابل 669,2 م د سنة 2017؛
- تحقيق مجموع مقابيض بـ **355,8 م د** مقابل 193,9 م د سنة 2017؛
- تحقيق مجموع دفعوعات بـ **271,8 م د** مقابل 269,1 م د سنة 2017؛
- تحقيق مستوى خزينة بـ **314,3 م د** مقابل 230,2 م د سنة 2017؛
- تحقيق نتيجة محاسبية بـ **31,4 م د** مقابل 22,6 م د سنة 2017.

✓ على مستوى ميزانية الاستغلال والتجهيز :

- بلغت مصاريف التسيير **7,6 م د** مقابل 7,2 م د سنة 2017؛
- بلغت مصاريف التجهيز **1,2 م د** مقابل 412 م د سنة 2017؛
- بلغت المصاريف الاستثنائية **123 أ د** مقابل 207 أ د سنة 2017.

تقديم الصندوق

– التنظيم الإداري والمالي

يصنف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية ضمن المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشأة عمومية حسب الأمر عدد 2199 لسنة 2002 المؤرخ في 07 أكتوبر 2002، وقد تمت إعادة هيكلته وإعطائه الاستقلالية في التصرف بمقتضى الأمر عدد 688 المؤرخ في 16 أبريل 1992 الذي يلغي الأمر عدد 212 المؤرخ في 4 مارس 1977 ويعيد التنظيم الإداري والمالي للصندوق وذلك بالتصنيف بالخصوص على صفته كمؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية خاضعة للتشريع والتراتب الجاري بها العمل في المحاسبة التجارية.

ويدير صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مجلس إدارة يتركب من ثمانية (8) أعضاء ويرأسه وزير الإشراف أو من ينوبه .

ويبلغ رأس مال الصندوق 86 161 054 ديناراً في شكل اعتماد بداية مصادق عليه بمقتضى القانون عدد 56 لسنة 2001 المؤرخ في 22 ماي 2001 .

– مهام الصندوق

تتمثل مهام الصندوق في:

- تعبئة الموارد الضرورية للمساهمة في تمويل المخططات الاستثمارية للجماعات المحلية؛
- إسناد القروض للبلديات وللمجالس الجهوية بالولايات؛
- التصرف في مساعدات الدولة لفائدة البلديات؛
- إسناد مساعدات استثنائية للبلديات والجماعات المحلية التي تمر بصعوبات مالية؛
- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية على مستوى تشخيص ودراسة وتنفيذ ومتابعة مشاريعها الاستثمارية؛
- مساعدة الجماعات المحلية على إحكام التصرف في الموارد المتوفرة لديها من خلال التحليل الدوري لموازينها واقتراح الإجراءات العملية لتنمية مواردها الذاتية والاستعمال الأمثل للموارد المخصصة للتنمية.

- شروط إسناد القروض ومنح المساعدات

اعتمد الصندوق خلال سنة 2018 لتمويل المشاريع المدرجة بالبرامج السنوية الاستثمارية للجماعات المحلية على الأمر عدد 3505 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 الذي ضبط الشروط الجديدة لإسناد القروض والمساعدات.

ويندرج هذا الأمر ضمن التوجهات العامة التي أقرها الدستور خاصة في ما يتعلق بإرساء اللامركزية والتدبير الحر للجماعات المحلية حيث يعتمد أساسا على الفصل بين المساعدات غير الموظفة والقروض المسندة لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وتوظيف نسب فائدة وآجال استرجاع للقروض متغيرة كلما اقتضت الحاجة لذلك. وفي هذا الإطار صدر الأمر الحكومي عدد 367 لسنة 2016 المؤرخ في 18 مارس 2016 المتعلق بضبط نسب الفائدة وآجال استرجاع القروض المسندة من طرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

1- هياكل تسيير الصندوق

1.1 لجنة التمويل

تتركب لجنة التمويل بالصندوق من الأعضاء التاليين:

- المدير العام لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بصفته رئيس؛
- ممثل وزارة الشؤون المحلية والبيئة بصفته عضو؛
- ممثل وزارة المالية بمجلس الإدارة بصفته عضو؛
- ممثل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمجلس الإدارة بصفته عضو؛

وقد اجتمعت لجنة التمويل في خمسة عشر مناسبة خلال سنة 2018 وذلك للنظر في جميع المشاريع المعروضة على الصندوق والبت فيها وإعطائها الموافقة المبدئية والبالغ عددها 319 مشروع والنظر في مشاريع قصد إعطائها المصادقة النهائية على تمويلها والبالغ عددها 362.

2.1 مجلس إدارة الصندوق

يتركب مجلس إدارة الصندوق الذي يرأسه السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة أو من ينوبه من الأعضاء

التاليين:

- رئيس الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة المسار اللامركزي بوزارة الشؤون المحلية والبيئة؛
- المدير العام للشؤون الجهوية بوزارة الداخلية؛
- رئيس النيابة الخصوصية لبلدية تونس، شيخ المدينة، ممثل الجامعة الوطنية للمدن التونسية؛
- رئيس النيابة الخصوصية لبلدية منوبة، ممثل الجامعة الوطنية للمدن التونسية؛
- ممثل عن وزارة المالية؛
- ممثل عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية؛
- ممثل عن البنك المركزي التونسي؛
- مراقب الدولة لدى الصندوق بصفته ملاحظ.

وقد اجتمع مجلس إدارة الصندوق خلال سنة 2018 في ثلاثة مناسبات وذلك للمصادقة على أعمال لجنة التمويل والمصادقة النهائية على بعض المشاريع الأخرى التي تعهد لأنظار مجلس الإدارة. كما تطرق مجلس الإدارة خلال جلساته الثلاثة إلى متابعة سير الصندوق وتطور وضعيته وتقديم إنجاز ميزانيته، والمصادقة على حجم القروض المزمع إسنادها في إطار البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018 والمصادقة على السياسة التوظيفية للصندوق، إضافة إلى المصادقة ومتابعة تنفيذ الصفقات المبرمة من طرف الصندوق ومتابعة التدابير المتخذة لتدارك النقائص الواردة بتقرير مراجع الحسابات وتقارير هياكل التدقيق الداخلية والرقابة الخارجية. هذا إلى جانب إعداد وضبط القوائم المالية لسنة 2017 والمصادقة على تقرير النشاط لسنة 2017 وضبط ميزانية الصندوق لسنة 2019 والمصادقة على المحافظة على نسب الفائدة وأجال استرجاع القروض المسندة من قبل الصندوق التي سيتم اعتمادها خلال سنة 2019، إضافة إلى بعض المسائل التنظيمية كمتابعة مراحل عملية تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية وبعض المسائل التي تخص الموارد البشرية.

وفي ما يلي رزنامة الجلسات التي تم عقدها بالنسبة لمجلس إدارة الصندوق:

التاريخ	الجلسة
2018/05/03	الجلسة الأولى
2018/08/07	الجلسة الثانية
2018/11/08	الجلسة الثالثة

2- نشاط التمويل

يلخص الجدول التالي نشاط التمويل لسنة 2018:

بحساب المليون دينار

2018			
نسبة الإنجاز %	إنجازات	التقديرات	
55	73,0	132,5	الموافقات المبدئية (*)
67	92,0	137,5	المصادقات النهائية(*)
91	184,9	203,7	تحويل الإعتمادات

(*) تقديرات تخص القروض والمساعدات الموظفة والمساعدات الإستثنائية

1.2 الموافقات المبدئية

بلغت جملة الموافقات المبدئية المسندة من طرف لجنة التمويل خلال سنة 2018 والتي تمثل مساهمة الصندوق في المشاريع ما قيمته 73,0 م د أي بنسبة 55 % من تقديرات السنة البالغة 132,5 م د، مقابل 121,1 م د منجزة خلال سنة 2017. وتوزع هذه الموافقات المبدئية بين 45,7 م د كقروض و 24,9 م د كمساعدات موظفة و 2,4 م د كمساعدات استثنائية. وقد خصت هذه الموافقات 319 مشروعا بقيمة جمالية تساوي 108,1 م د لفائدة 225 بلدية و 12 مجلس جهوي. ويعود تراجع الموافقات المبدئية خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بسبب تراجع حجم المساعدات الموظفة. وتمول هذه الموافقات المبدئية المسندة خلال سنة 2018 وفق الخطة التالية :

بحساب المليون دينار

2018		2017	الخطة التمويلية
النسبة	المبلغ	المبلغ	
31%	33,9	55,2	التمويل الذاتي
68%	73,0	121,1	مساهمة الصندوق
42%	45,7	50,8	- قروض
23%	24,9	65,7	- مساعدات موظفة
2%	2,4	4,6	- مساعدات استثنائية
1%	1,2	1,3	مساهمات أخرى
100%	108,1	177,6	المجموع

وتتوزع الموافقات المبدئية لسنة 2018 على مختلف القطاعات كالتالي :

بحساب المليون دينار

القطاعات	الإنجازات	الهيكلية (%)
البنية الأساسية	61,9	57
اقتناء عقارات	0	0
تجميل المدن	0,2	0
اقتناء معدات	11,4	11
مشاريع اقتصادية	1,6	1
بناءات إدارية	5,4	5
المنشآت الشبابية والثقافية والرياضية	1,8	2
مشاريع في إطار الشراكة	0,0	0
دراسة مشاريع	0,0	0
المجموع 1	82,4	76
تهذيب الأحياء الشعبية (البرنامج الجديد)	25,2	23
المجموع 2	25,2	23
مجموع المشاريع البلدية	107,6	99
مشاريع المجالس الجهوية والقروية	0,5	1
المجموع العام	108,1	100

وتمثل مشاريع البنية الأساسية ومشاريع تهذيب الأحياء الشعبية 80% من مجموع الموافقات المبدئية المسندة خلال سنة 2018.

2.2 المصادقات النهائية

بلغت المصادقات النهائية المسندة من طرف لجنة التمويل ومجلس الإدارة خلال سنة 2018 والتي تمثل مساهمة الصندوق في المشاريع ما قيمته 92,0 م د أي بنسبة 67 % من تقديرات نفس السنة البالغة 137,5 م د مقابل 141,7,5 م د منجزة خلال سنة 2017. وتوزع هذه المصادقات النهائية بين 48,2 م د كقروض و40,5 م د كمساعدات موظفة و3,4 م د كمساعدات استثنائية. وقد خصت هذه المصادقات 362 مشروعاً بقيمة جمالية تساوي 132,7 م د لفائدة 181 بلدية و10 مجالس جهوية مقابل 193,7 م د كمشاريع مصادق عليها خلال سنة 2017.

وتمول هذه المصادقات النهائية لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وفق الخطة التالية:

بحساب المليون دينار

2018		2017	الخطة التمويلية
النسبة	المبلغ	المبلغ	
26%	39,3	50,7	التمويل الذاتي
73%	92,0	141,7	مساهمة الصندوق
25%	48,2	48,0	– قروض
46%	40,5	89,1	– مساعدات موظفة
2%	3,4	4,6	– مساعدات استثنائية
1%	1,4	1,3	مساهمات أخرى
100%	132,7	193,7	المجموع

وقد سجلت المصادقات النهائية تراجعاً خلال سنة 2018 في ما يتعلق بالمساعدات الموظفة لمشاريع تهذيب الأحياء الشعبية، فيما بلغ مستوى القروض المصادق عليها نهائياً البالغ 48,2 م د مستوى تقديرات السنة البالغة 48,5 م د محافظاً بذلك على نفس قيمة القروض المصادق عليها خلال سنة 2017 ومعدل الست سنوات الأخيرة البالغ 45,3 م د بفضل مجهودات مصالح الصندوق في حث البلديات على إعداد وتقديم ملفاتها في الآجال حيث تم العمل من خلال جلسات العمل خاصة بالجهات، على استحضار نسق الإستثمار.

وتتوزع المشاريع التي حظيت بالمصادقة النهائية خلال سنة 2018 على مختلف القطاعات كالتالي:

بحساب المليون دينار

القطاعات	الإنجازات	الهيكلية (%)
البنية الأساسية	66,7	50
تجميل المدن	1,9	1
اقتناء معدات	11,6	9
مشاريع اقتصادية	0,8	1
بناءات إدارية	8,2	6
المنشآت الشبابية والثقافية والرياضية	0,4	1
مشاريع في إطار الشراكة	0,0	0
دراسة مشاريع	0,0	0
المجموع 1	89,7	68
تهذيب الأحياء الشعبية (البرنامج الجديد)	42,8	32
المجموع 2	42,8	32
مجموع المشاريع البلدية	132,5	100
مشاريع المجالس الجهوية والقروية	0,3	0
المجموع العام	132,7	100

وتمثل مشاريع البنية الأساسية واقتناء المعدات والبناءات الإدارية تهذيب 65% من مجموع المصادقات النهائية المسندة خلال سنة 2018 فيما تمثل مشاريع الأحياء الشعبية في إطار برنامج الحد من التفاوت الجهوي 32% من مجموع هذه المصادقات.

3.2 أذن بتحويل الإعتمادات

تم خلال سنة 2018 إعطاء الإذن بتحويل إعتمادات لفائدة الجماعات المحلية بقيمة 184,9 م د أي بنسبة إنجاز 91% مما تم برمجته خلال نفس السنة (203,7 م د), مقابل 112,3 م د كاعتمادات محولة خلال سنة 2017 أي بنسبة تطور في حدود 65%. ويعود هذا التطور في الإعتمادات المحولة إلى ارتفاع حجم المساعدات خاصة منها الموظفة وغير الموظفة. وتتوزع الاعتمادات المحولة خلال سنة 2018 بين قروض بقيمة 43,3 م د (مقابل 39,5 م د سنة 2017) و مساعدات بقيمة 141,6 م د منها 70,6 م د كمساعدات غير موظفة و 63,9 م د كمساعدات موظفة و 3,4 م د كمساعدات استثنائية

من اعتمادات الدعم الاستثنائي المخصص لمساعدة بعض البلديات على مجابهة أعباء الاستثمار وتحقيق توازنها المالية تضاف إليها 1,1 م د كمساعدات استثنائية أخرى. ويبين الجدول التالي توزيع الإعتمادات المحولة مقارنة بالتوقعات لسنة 2017 :

بحساب المليون دينار

انجازات سنة 2017	تقديرات سنة 2018	إنجازات سنة 2018	نسبة إنجاز السنة %	نسبة التطور مقارنة بسنة 2017 %	
39,5	41,3	43,3	105	5	قروض
41,5	80,0	70,6	88	70	مساعدات غير موظفة
7,7	6,4	2,7	42	65-	مساعدات (مشاريع قديمة)
18,8	67,1	63,9	95	240	مساعدات موظفة
3,0	4,5	3,4	76	13	مساعدات من اعتمادات الدعم الإستثنائي
1,7	4,4	1,1	25	35-	مساعدات استثنائية (*)
112,3	203,7	184,9	91	65	مجموع مساهمة الصندوق في الاستثمارات الجديدة الممولة من طرف الصندوق

(*) بما في ذلك مساعدات هبتي الإتحاد الأوروبي

وتمثل المساعدات 76 % من جملة الاعتمادات المحولة خلال سنة 2018 وهو ما يفسر المجهود التتموي الذي يبذله الصندوق من خلال التصرف المحكم في مساعدات الدولة لفائدة مشاريع الجماعات المحلية. وتتوزع المساعدات المحولة والبالغة 141,6 م د حسب المصدر كالآتي:

بحساب المليون دينار

المصدر	قيمة المساعدات
مساعدات غير موظفة	70,6
مساعدات موظفة	63,9
اعتمادات الدعم الإستثنائي	3,4
منحة العنوان الثاني من ميزانية الدولة	1,7
اعتمادات الجيل الرابع لمشاريع PNRU	1,0
منحة الدولة لتعويض التمويل الذاتي لمشاريع المخطط	0,1
هبة الإتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع المخطط (تعويض قروض وتمويل ذاتي)	0,7
المدخر من المال المشترك	0,2
المجموع العام	141,6

وفي ما يتعلق بالمساعدات غير الموظفة، فقد تم تحويل مبلغ 70,6 م د في نهاية شهر مارس 2018 أي بنسبة 88% من المساعدات المخصصة (81,5 م د) وذلك بعد تأجيل مبلغ 9,7 م د إلى سنة 2019 في مرحلة أولى بسبب عدم تحقيق بعض البلديات لنتائج إيجابية عند تقييم أدائها حسب نتائج تقييم أداء البلديات الصادرة عن هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية. وبعد مصادقة اللجنة الوزارية في مرحلة ثانية بتاريخ 13 فيفري 2018 على نتائج استيفاء الشروط، تم توزيع هذه المساعدات (70,6 م د) لفائدة 264 بلدية التي استوفت الشروط الدنيا لإسناد المساعدات CMO فيما لم تستجب 08 بلديات لهذه الشروط وتأجيل بالتالي منابها من المساعدات بقيمة 1,2 م د إلى سنة 2019. وتتمثل الشروط الدنيا لإسناد المساعدات CMO:

- الميزانية التقديرية لسنة 2018؛
- الحسابات المالية لسنة 2016؛
- البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2018؛
- إشهار الصفقات المزمع إبرامها بالمرصد الوطني للصفقات؛
- المصادقة على اتفاقية شروط إسناد المساعدات.

وبالنسبة للمساعدات الموظفة، فقد تم التثبيت من استجابة 30 مشروع لفائدة 33 حي بقيمة مقدرة بـ 40,9 م د للشروط السادس المتمثل في الدراسة الأولوية للمشروع. وتمت المصادقة على ذلك من طرف اللجنة الوزارية بتاريخ 31 جويلية 2017، كما تم التثبيت من استجابة هذه المشاريع لبقية الشروط الدنيا لسنة 2018 ودعوة البلديات المعنية وعددها 29 ووكالة التهذيب والتجديد العمراني للإلتزام الدراسات الفنية والاعلان عن طلبات عروض الأشغال وتقديم ملفات التمويل إلى الصندوق.

4.2 الدعم المالي للبلديات

في إطار مساعدة البلديات على انجاز مشاريعها الاستثمارية وخاصة الصغرى منها والمتوسطة ولتمكينها من الحفاظ على توازنها المالية، تم خلال سنة 2018 تدعيم العديد من البلديات وذلك بتحويل مساعدات استثنائية لتمويل مشاريع بأكملها أو تكملة للمشاريع (كلفة إضافية) لفائدة 50 بلدية بقيمة 4,4 م د تخص 74 مشروعاً للبنية الأساسية واقتناء المعدات... إضافة إلى ذلك تمت المصادقة النهائية على مساعدات استثنائية بقيمة 3,3 م د لتدعيم 25 مشروع لفائدة 24 بلدية.

وتم منح هذه المساعدات الاستثنائية من اعتمادات الدعم الاستثنائي للصندوق والمتبقي من القسط الثاني من اعتمادات هبة الإتحاد الأوروبي لتمويل المشاريع المدرجة بالمخططات السنوية الاستثمارية لسنة 2018.

بحساب المليون دينار

تحويل الإعتمادات			المصادقات النهائية			
المساعدة	عدد المشاريع	عدد البلديات	المساعدة	عدد المشاريع	عدد البلديات	
3,66	63	40	2,9	24	23	مساعدات استثنائية من اعتمادات الدعم الإستثنائي (مشاريع PAI)
0,008	2	2	0,0	0	0	القسط 1 من هبة الإتحاد الأوروبي
0,7	9	6	0,4	1	1	القسط 2 من هبة الإتحاد الأوروبي
4,368	74	48	3,3	25	24	المجموع

5.2 نشاط الفروع الجهوية

2-5-1 المساندة الفنية في تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية:

تركز نشاط الفروع أكثر نحو الإحاطة والمساندة الفنية للبلديات وذلك منذ انطلاق العمل بالبرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية، وفي هذا الإطار تم عقد العديد من الجلسات في كل الولايات مرجع نظر الفروع الجهوية قصد التعريف بالبرنامج في مختلف جوانبه (الشروط الدنيا وعملية تقييم الأداء، إعداد المخططات الاستثمارية السنوية والمقاربة التشاركية، الجانب البيئي والاجتماعي وإعداد التقارير الدورية...).

وتتجلى نتائج هذه الإحاطة الفنية في النتائج المحققة سواء على مستوى تقييم الأداء (91% من البلديات تحصلت على 70 نقطة فما فوق مقابل 74% بالنسبة لسنة 2017) أو على مستوى الاستجابة للشروط الدنيا (97% من البلديات) أو تلك المتعلقة بالدراسات الأولية لمشاريع الأحياء الشعبية حيث أن أغلبية الدراسات الأولية تم إنجازها في الآجال المحددة وفق الضوابط المطلوبة إضافة إلى إعداد التقارير الدورية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية وبتنفيذ المخططات السنوية للإستثمار من طرف جل البلديات.

من ناحية أخرى وفي إطار إعداد البرنامج السنوي للإستثمار لسنة 2019 تمت الإحاطة بالبلديات من طرف الفروع الجهوية لتقديم حجم معقول ومقبول للإستثمار خلال سنة 2018 مع اعتبار المساعدات غير الموظفة والتمويل الذاتي على أن تبقى هيكلية التمويل من مشمولات البلديات. وقد تم الأخذ ببعض الاعتبار لاحتساب مساهمة البلديات في المشاريع الممولة بقرض مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية وبلوغ طاقة التداين بأقل عدد من المشاريع مما يضمن حجم معاملات بأقل تكاليف. هذا إضافة إلى حث الفروع الجهوية للبلديات على حصول المشاريع المعنية بالقروض على الموافقات المبدئية والمصادقات النهائية

خلال سنة 2018 بالنسبة للمشاريع المدرجة بالبرامج الإستثمارية لنفس السنة من خلال جلسات العمل بالبلديات وبمقرات الفروع وبالولايات وتقديم الدعم والمساندة في كافة الجوانب المتعلقة ببرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

2-5-2 الإحاطة بالبلديات المحدثّة ومساعدة تركيز المجالس البلدية المنتخبة

شهدت سنة 2018 الانطلاق الفعلي لنشاط اللبلديات المحدثّة, وقد حظيت هذه البلديات بمرافقة لصيقة من طرف مصالح الفروع الجهوية وذلك بتكثيف اللقاءات والجلسات سواء بمقراتها او بمقر الفروع الجهوية وذلك قصد مساعدتها على فهم منظومة تمويل الاستثمارات الخاصة بها (Programme FINCOM).

كما شهدت سنة 2018 الانتخابات البلدية في شهر ماي والتي انبثقت عنها مجالس بلدية منتخبة وتعددية. وبعد استيفاء تركيزها بادرت مصالح الفروع الجهوية للصندوق بالاتصال بها وإجراء عديد اللقاءات والجلسات قصد تعريفها بسير العمل البلدية وخاصة الجزء المتعلق بتمويل الاستثمارات ودور الصندوق المحوري في مرافقتهم وانجاز مخططاتهم الاستثمارية وفقا للمنهجية الجديدة.

2-5-3 نشاط التمويل العادي للفروع الجهوية

بالرغم من تركّز نشاط الفروع الجهوية على المساندة الفنية للبلديات في إطار تنفيذ برنامج للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية إلا أنه بالتوازي سعت إلى المحافظة على النسق العادي لنشاط التمويل سواء من حيث استحداث نسق التمويل وتحويل الاعتمادات أو استخلاص الديون المتخلدة بذمة البلديات تجاه الصندوق وذلك بتكثيف الزيارات الميدانية ولسات العمل بمقرات الفروع أو بالولايات والبلديات الراجعة لها بالنظر.

ويتجلى هذا المجهود من خلال النتائج الحاصلة المحترمة خاصة في ما يتعلق بالنسب المرتفعة للموافقات المبدئية والمصادقات النهائية الممنوحة للجماعات المحلية وتحويل الإعتمادات بأغلب الفروع الجهوية.

وفي ما يلي النتائج الحاصلة لملفات التمويل التي تم دراستها من طرف الفروع الجهوية خلال سنة 2018 (حسب مساهمة الصندوق التي تخص القروض والمساعدات الموظفة والمساعدات الاستثنائية):

بحساب المليون دينار

الفرع	الموافقات المبدئية			المصادقات النهائية			تحويل الإعتمادات (*)		
	التوقعات	الإنجازات	النسبة	التوقعات	الإنجازات	النسبة	التوقعات	الإنجازات	النسبة
تونس	32,8	27,1	83	39,5	33,5	84	21	17,3	82
صفاقس	9,9	10,4	105	9,0	8,4	93	14,7	13,6	93
قفصة	1,2	0,9	77	2,7	2,6	96	7,3	7,1	98
باجة	5,5	0,9	17	6,6	1,3	20	5,1	5,6	110
سوسة	10,5	10,4	99	11,0	13,1	119	13,8	16,4	119
نابل	27,9	14,6	52	24	13	54	20,4	4,8	23
مدنين	4,9	3,0	61	5,2	4,8	93	6,2	6,9	112
سيدي بوزيد	6,5	7,6	117	6,4	6,6	104	5,1	6,1	120
الكاف (**)	-	2,3	-	-	2,0	-	-	0,3	-
المجموع العام	99.2	77.2	78	104.4	85.3	82	93.6	78.1	83

(*) دون اعتبار المساعدات غير الموظفة

(**) إنجازات تخص الثلاثي الأخير لسنة 2018 بعد افتتاح الفرع بداية من شهر أكتوبر 2018

6.2 عينة من أهم المشاريع المصادق على تمويلها خلال سنة 2018 وحجم مساهمة الصندوق في تمويلها:

بحساب الألف دينار

مساهمة الصندوق			الكلفة	البلدية	المشاريع
مساعدة استثنائية	مساعدة موظفة	قرض			
		1 244	1 244	تونس	تعبيد الطرقات وتصريف المياه
		865	1 686	حلق الوادي	تعبيد الطرقات ومد الأرصفة
	2 082	1 186	3 267	رادس	تهذيب حي بنوس السحابي
	2 347		2 347	رواد	تهذيب حي البرارجة
	933		933	الفحص	تهذيب حي النصر
500		436	1 642	بنزرت	اقتناء معدات النظافة والطرقات
	938		938	فرنانة	تهذيب حي بني مازن
	1 465		1 465	ساقية سيدي يوسف	تهذيب حي الجمهورية
		1 097	1 097	سيدي بوزيد	تعبيد الطرقات
	1 355		1 355	جمنة	تهذيب حي الواحة
		300	948	مدنين	تهيئة قصر البلدية
100		100	871	سليانة	تعبيد الطرقات
		400	1 080	قابس	تعبيد الطرقات ومد الأرصفة
		2 520	3 334	صفاقس	تعبيد الطرقات ومد الأرصفة
	905		905	السواسي	تهذيب حي الزيتين
		2 000	2 887	المكنين	تعبيد الطرقات وتصريف مياه الأمطار
	1 000		1 000	طبلبة	تهذيب حي طاهر معرف
		1 100	1 100	مساكن	تعبيد الطرقات ومد الأرصفة
	1 585		1 585	القلعة الكبرى	تهذيب حي صلاح الدين بوشوشة
		800	1 104	سليمان	تعبيد الطرقات
	2 000		2 000	قليبية	تهذيب حي طاهرت
	1 777		1 777	دوار هيشر	تهذيب حي النسيم

3- الوضع المالي

1.3 نسب الفائدة الموظفة وآجال استرجاع القروض المسندة لفائدة الجماعات المحلية

المعتمدة خلال سنة 2018

حافظ الصندوق خلال سنة 2018 على نفس نسب الفائدة وآجال استرجاع القروض المسندة لفائدة البلديات والتي تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 367 لسنة 2016 المؤرخ في 18 مارس 2016، وهي مفصلة كالآتي:

صنف المشاريع	نوعية المشاريع	نسبة الفائدة	مدة الاسترجاع	مدة الامهال
مشاريع ذات صبغة محلية	البنية الأساسية والبنات الإدارية	7,0%	15 سنة	سنة واحدة
	المشاريع الاقتصادية	8,0%	10 سنوات	سنة واحدة
	اقتناء معدات وتجهيزات	6,0%	7 سنوات	سنة واحدة
	الدراسات	7,0%	5 سنوات	سنة واحدة
مشاريع الشراكة بين الجماعات المحلية أو مع القطاع العام	بين البلديات			
	البنية الأساسية	6,5%	15 سنة	سنة واحدة
	المشاريع الاقتصادية	7,5%	10 سنوات	سنة واحدة
	اقتناء المعدات	5,5%	7 سنوات	سنة واحدة
	التصرف في النفايات وتثمينها	7,5%	10 سنوات	سنة واحدة
	الدراسات	6,5%	5 سنوات	سنة واحدة
بين البلديات والجهات	المنتزهات الحضرية	6,5%	15 سنة	سنة واحدة
	المشاريع الاقتصادية	7,5%	10 سنوات	سنة واحدة
	بين الجماعات المحلية والوزارات والهيكل			
مشاريع تشاركية بين القطاعين العام والخاص	مشاريع في مجالات الرياضة والشباب والثقافة والطفولة	7,0%	15 سنة	سنة واحدة
	مشاريع مع هياكل عمومية	8,0%	10 سنوات	سنة واحدة
مشاريع تشاركية مع المجتمع المدني	المنتزهات الحضرية والتصرف في النفايات	8,0%	10 سنوات	سنة واحدة
	صيانة البنية الأساسية والتجهيزات، تهيئة وصيانة المساحات الخضراء، الفضاءات الترفيهية، تهيئة وصيانة التجهيزات الحضرية، انجاز ملاعب الأحياء، صيانة المقابر	8,0%	10 سنوات	سنة واحدة

وعملا بمقتضيات الأمر عدد 3505-2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014، تم في نهاية سنة 2017 إعادة احتساب نسبة الفائدة قصد مراجعة النسب المزمع تطبيقها خلال سنة 2018، بالاعتماد على منهجية تحليلية ومعطيات المحاسبة العامة الواردة بالقوائم المالية للخمس سنوات الأخيرة 2012-2016 لتحديد كلفة تعبئة موارد الاقتراض مع هامش يراعي التوازنات المالية للصندوق. وتتمثل كلفة تعبئة موارد الاقتراض في كلفة الاقتراض الخارجي التي تساوي 3,5% تضاف إليها الكلفة المعدلة لاستعمال الأموال الذاتية بالاعتماد على نسبة المردودية المرجحة لرقاع خزينة الدولة القابلة للتنظير (صنف 10 سنوات) والبالغ 1,76 % لتكون كلفة تعبئة موارد الاقتراض حسب النتائج التحليلية في حدود 5,26%. هذا ويتحمل الصندوق أعباء مالية أخرى مرتبطة بعملية إسناد القروض وجب تغطيتها عند تحديد سعر الفائدة تتمثل في كلفة أعباء التصرف التي بلغت 1,48 % وكلفة المخاطر الناجمة على عدم خلاص الديون في الأجل من طرف الجماعات المحلية والتي بلغت 0,14 % إضافة إلى عمولة تصرف حيث تم اعتماد نسبة 0,5 % على عكس المؤسسات البنكية التي تفرض عمولة تصرف تفوق 1,5%، ليستقر الهامش الذي يراعي التوازنات المالية للصندوق في حدود 2,12 % ونسبة الفائدة المحتسبة لسنة 2017 في حدود 7,38%.

إلا أنه وبمقارنة هذه النسبة المحتسبة بنسبة الفائدة، التي تم اعتمادها في تحديد نسب الفائدة حسب المشروع والموظفة حالياً، والبالغة 6,94 % سجلنا ارتفاعاً بـ 44 نقطة مئوية وهو ما يتطلب مراجعة نسب الفائدة خلال عمليات الإقراض خاصة وأن التغيير فاق 25 نقطة مئوية مثلما أقره مجلس الإدارة بتاريخ 28 أكتوبر 2015. إلا أنه وبالنظر إلى الوضعية الحالية التي تمر بها البلديات صادق مجلس الإدارة على الإبقاء على نفس نسب الفائدة الموظفة خلال سنة 2018 دون تغيير والتي تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 367 لسنة 2016 المؤرخ في 18 مارس 2016.

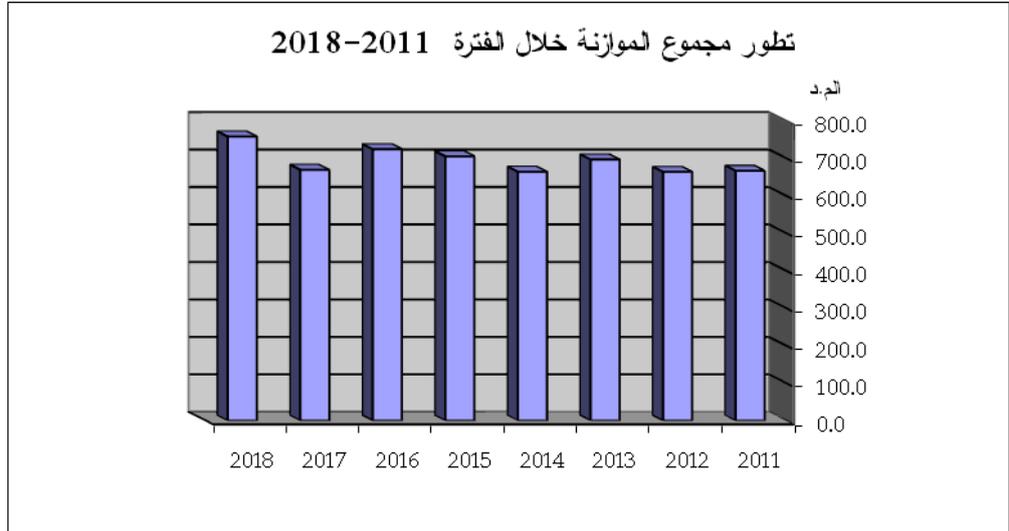
2.3 القوائم المالية:

تمكن الصندوق خلال سنة 2018 من تدعيم توازناته المالية مثلما تبينه القوائم المالية النهائية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2018، وذلك من خلال ارتفاع مستوى الخزينة و النتيجة المحاسبية ومجموع الموازنة مقارنة بسنة 2017، بفضل تطور نشاط التمويل عن طريق تحويل الاعتمادات لفائدة الجماعات المحلية والاعتماد على أمواله الذاتية الأقل كلفة من الاقتراض وبالتالي عدم تسجيل سحبيات بقيمة مرتفعة.

1.2.3 الموازنة العامة:

سجل مجموع الموازنة ارتفاعا في نهاية سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 حيث مرّ من **669,2 م د** إلى **758,2 م د** مسجلا بذلك نسبة تطور ب **13 %**. ويعود هذا الإرتفاع بالأساس إلى ارتفاع مستوى السيولة مقابل استقرار الأصول المالية غير الجارية (على مستوى الأصول) وارتفاع في الخصوم الجارية وارتفاع الأموال الذاتية (على مستوى الخصوم والأموال الذاتية). هذا ويعود ارتفاع مستوى الخزينة إلى تطور حجم المقايض خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 والذي فاق حجم الدفعات الذي شهد استقرارا مقارنة بسنة 2017.

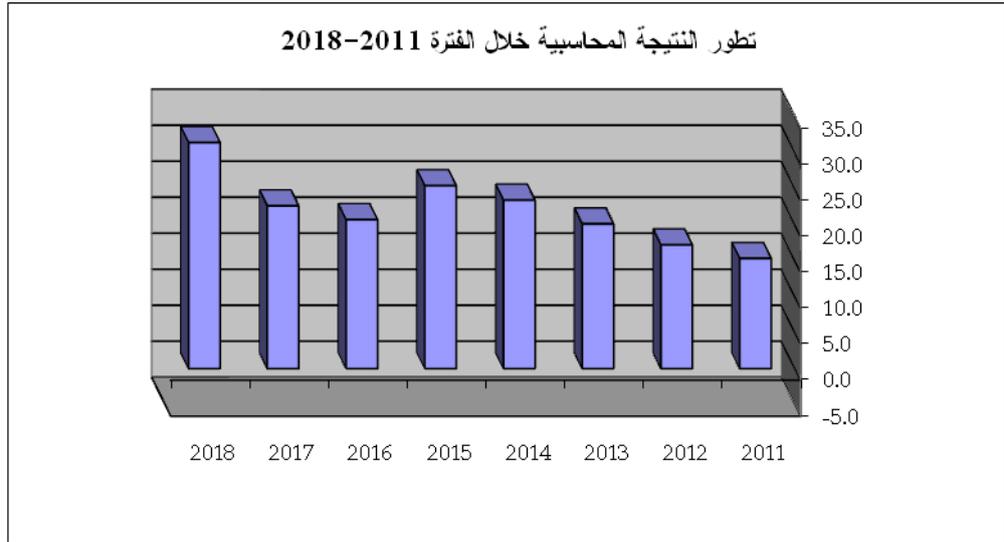
ويبين الرسم التالي تطور مجموع الموازنة خلال الفترة 2011-2018:



2.3.2 قائمة النتائج :

بلغت النتيجة المحاسبية الصافية في موفى سنة 2018 ما قيمته **31,4 م د** مقابل **22,6 م د** مسجلة في نهاية سنة 2017. ويعود هذا الارتفاع أساسا، إلى تحسن نتيجة الاستغلال من **9,5 م د** إلى **13,8 م د** بفضل تراجع مخصصات المدخرات، هذا علاوة على ارتفاع مداخل الأوراق المالية بعد الحصول على نسب توظيف محترمة عند القيام باستشارات لدى جميع البنوك على مستوى توظيف الأموال.

ويبين الرسم التالي تطور النتيجة المحاسبية خلال الفترة 2011-2018:



3.2.3 جدول التدفقات النقدية :

بلغت المقاييس المالية خلال السنة المحاسبية 2018 ما قيمته **355,8 م د** أي بنسبة انجاز تساوي **125 %** من تقديرات السنة (285,2 م د) مقابل **193,9 م د** محققة سنة 2017, مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة **83 %** بسبب ارتفاع مقاييس التمويل المتأتية أساسا من اعتمادات الدولة بعد تأجيلها من سنة 2017 والحصول على قسط من الهبات الخارجية لتمويل البلديات الجديدة التي كانت مبرمجة خلال سنة 2019, هذا بالرغم من التراجع النسبي لاستخلاص القروض المسندة للجماعات المحلية. ويبين الجدول التالي تطور المقاييس مقارنة بتوقعات سنة 2018 وانجازات سنة 2017:

بحساب المليون دينار

نسبة التطور	نسبة الإنجاز لسنة 2018	انجازات سنة 2018	تقديرات سنة 2018	انجازات سنة 2017	
-9	100	67,4	67,3	74,1	استرداد القروض المسندة للجماعات المحلية
36	97	20,3	21,0	14,9	السحوبات على القروض الخارجية
100	100	80,0	80,0	40,0	مساعدات غير موظفة
100	158	83,0	52,5	0,0	مساعدات موظفة
-	20	1,0	5,0	0,0	مساعدات لدعم قدرات البلديات
0	96	19,2	20,0	19,2	اعتمادات الدعم الاستثنائي
200	32	3,0	1,7	6,9	اعتمادات تمويل الصفقات المجمعات
-	-	34,2	0,0	-	هبات خارجية لتمويل البلديات الجديدة
13	117	28,6	24,4	25,4	مقاييس مخاطر الصرف
40	125	16,2	13,0	11,6	مقاييس التوظيفات
36	250	1,5	0,6	1,1	مداخل الأصول الثابتة ومساعدات التجهيز
114	300	1,5	0,5	0,7	مقاييس لحساب الغير
83	125	355,8	285,2	193,9	المجموع

وبلغت الدفعوات ما قيمته **271,8 م د** في نهاية سنة 2018 أي بنسبة انجاز تساوي **92 %** من تقديرات السنة (294,7 م د) مقابل **269,1 م د** محققة سنة 2017 أي بزيادة بـ 2,7 م د مسجلة بذلك استقرارا نسبيا حيث بلغت نسبة التطور **1 %** وذلك بعد ارتفاع دفعوات نشاط التمويل بـ 33,9 م د مقابل تراجع دفعوات نشاط الإستثمار بـ 29,7 م د وفوعات الإستغلال بـ 1,4 م د.

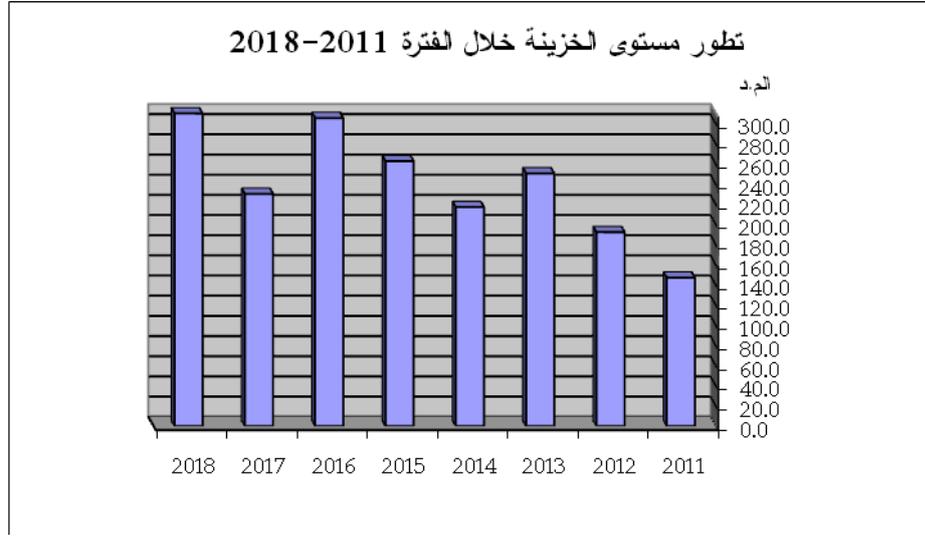
ويبين الجدول التالي تطور الدفعوات مقارنة بتوقعات سنة 2018 وانجازات سنة 2017:

بحساب المليون دينار

انجازات سنة 2017	تقديرات سنة 2018	انجازات سنة 2018	نسبة الإنجاز لسنة 2018	نسبة التطور	
112,3	201,3	183,0	91	63	الإعتمادات المحولة لفائدة الجماعات المحلية
39,6	37,0	41,6	112	5	قروض
8,0	6,9	2,7	39	-66	مساعدا
41,5	80,0	70,6	88	70	مساعدا غير موظفة
18,9	67,1	63,9	95	238	مساعدا موظفة
1,3	1,0	1,1	110	-15	مساعدا/ هبة الاتحاد الأوروبي ومساعدا أخرى
3,0	7,3	3,4	47	13	مساعدا من اعتمادات الدعم الإستثنائي
31,3	1,0	1,4	140	-	اكتتاب في رأس مال شركة واقتناء أصول مالية
44,8	15,8	10,3	65	-77	خلاص الصفقات المجمعة
68,6	62,2	65,1	105	5-	تسديد القروض الخارجية
0,7	2,0	1,2	60	71	مساعدا لدعم قدرات البلديات
9,9	12,4	7,9	64	-20	مصارييف الإستغلال والتجهيز
1,5	2,0	2,8	140	87	دفعوات لحساب الغير
269,1	294,7	271,8	92	1	المجموع

وبمقارنة المقابيض والدفعوات لسنة 2018 نسجل فارقا إيجابيا بـ **84,1 م د**, نتج عنه ذلك ارتفاعا في مستوى الخزينة ليستقر في حدود **314,3 م د** مقابل 230,2 م د للسنة المحاسبية الفارطة.

ويبين الرسم التالي تطور مستوى الخزينة خلال الفترة 2011-2018:



3.3 المؤشرات المالية

تتبع مؤشرات نجاعة المالية للصندوق لسنتي 2017 و2018 كما يلي :

المؤشرات	2017	2018	الهدف
مؤشرات المردودية			
مردودية الأموال الذاتية	7,1	9,1	(الهدف: <5%)
هامش معدل الأصول: النتيجة المالية/معدل مجموع الأصول (عدد المرات)	4,78	5,39	(الهدف: <1,5)
مؤشرات التوازن المالي			
القدرة على الإيفاء بالدين la solvabilité (عدد المرات)	2,06	1,97	(الهدف: <1)
المديونية l'endettement	0,26	0,23	(الهدف: >0,5)
الإستقلالية المالية l'autonomie financière	0,74	0,77	(الهدف: <0,5)
مؤشرات المخاطر			
الأموال الذاتية/ الأصول المالية (*)	84	0,88	(الهدف: <10%)
المخاطر الفردية concentration du risque client	6,38	6,08	(الهدف: >25%)
ديون متخلدة / أصول مالية	26,2	24,4	(الهدف: >5%)
تغطية المبالغ غير المسددة	85	90	(الهدف: <70%)

مؤشرات السيولة			
العامّة الـ سـ بـ لـ وـ لـ (*) Actif liquide/passif exigible	0,92	1,14	(الهدف: < 1)
تغطية خدمة الدين: cash flow/charges financières	15,83	15,7	(الهدف: < 1,5%)
مؤشرات التصرف			
كلفة تعبئة الموارد	% 3,36	% 3,7	
المصاريف العامة/معدل مجموع الأصول	1,02	1,06	(الهدف: > 1%)
كلفة أعباء التصرف	% 2,0	2,15	

(*) باحتساب التعهدات خارج الموازنة

سجلت مؤشرات المردودية تحسنا مقارنة بسنة 2017 بسبب ارتفاع النتيجة المحاسبية. وشهدت مؤشرات التوازن المالي استقرارا نسبيا وذلك بعد ارتفاع الأموال الذاتية والأصول الحقيقية الذي قابله ارتفاعا بنفس القيمة في الخصوم.

كما سجلت مؤشرات المخاطر تحسنا أيضا مقارنة بسنة 2017 (حيث تم الأخذ بعين الاعتبار للتعهدات خارج الموازنة) خاصة بالنسبة لمؤشر المخاطر الفردية وتغطية المبالغ غير المستخلصة ومؤشر الديون المتخلدة مقارنة بالأصول المالية، وذلك بفضل التراجع النسبي للديون المتخلدة مقابل استقرار الأصول المالية وحساب المدخرات.

وسجل مؤشر السيولة العامة تحسنا بفضل ارتفاع مستوى الخزينة الذي فاق ارتفاع الخصوم الجارية. في المقابل سجلت مؤشرات التصرف تراجعا بسبب ارتفاع مصاريف التسيير واستقرار معدل مجموع الموازنة ومعدل القروض المسندة للجماعات المحلية (encours des prêts).

4.3 استرداد القروض المسندة للجماعات المحلية

تمثل عملية استخلاص الديون المتخلدة بذمة الجماعات المحلية من أهم التحديات التي يواجهها الصندوق بالرغم من جدولة ديون سنة 2006 وما قبل، حيث تقامت ديون العديد من البلديات جديد وذلك من سنة لأخرى.. وقد بلغت جملة الاستخلاصات 67,4 م د في نهاية سنة 2018 أي بنسبة استخلاص جمالية تساوي 44 % من جملة المبالغ المستحقة (154,6 م د) مقابل 74,1 م د مستخلصة خلال سنة 2017. وبالتالي يصل مجموع الديون المتخلدة بعنوان سنة 2018 وما قبل إلى ما قيمته 87,2 م د مقابل 92,1 لسنة 2017. ويعود التراجع النسبي في المبالغ المستخلصة إلى انخفاض قيمة الأقساط المستحقة بعنوان سنة 2018 حيث بلغت 62,5 م د مقابل 73,5 م د بعنوان سنة 2017 إضافة إلى تراجع قدرة بعض الجماعات المحلية على الإيفاء بتعهداتها تجاه الصندوق وخاصة منها المدعمة كليا (في

المخططات السابقة) والتي تشكو صعوبات مالية هيكلية.

هذا وسجل تراجع الأقساط المستحقة بعنوان سنة 2018 مؤشر إيجابي يتمثل في تراجع مخصصات المدخرات على الديون مع ارتفاع في قيمة استرداد المدخرات السابقة، وبالتالي تأثيرا إيجابيا على النتيجة المحاسبية

وتتوزع الديون المتخلّدة بذمة الجماعات المحلية بعنوان سنة 2018 وما قبل حسب حلول الآجال

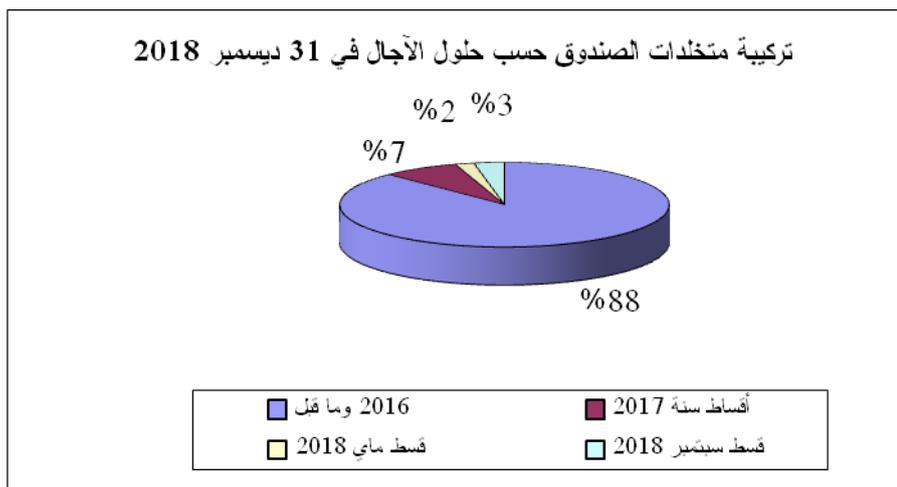
كالتالي :

بحساب المليون دينار

المجموع	2017/09/30	2018/05/31	2017	2016 وما قبل	
154,6	30,5	31,9	9,9	82,1	المبالغ المستحقة في بداية سنة 2018
67,4	27,9	30,3	3,3	5,8	المبالغ المسددة
87,2	2,6	1,6	6,6	76,3	باقي الديون
100	8	5	14	84	الهيكلية (%)

وتجدر الإشارة إلى أن 80 % من المبالغ المتخلّدة بذمة الجماعات المحلية في نهاية سنة 2018 تخص مجموعة متكونة من 45 بلدية منها 40 بلدية تشكو من صعوبات مالية هيكلية ومتخلّد بذمتها ديون بعنوان سنة 2016 وما قبل.

ويبين الرسم التالي تركيبة المبالغ المتخلّدة بذمة الجماعات المحلية حسب الآجال:



ويتبين أن القسط الأهمّ لديون الصندوق المتخلّدة بذمة البلديات تخص سنة 2016 وما قبل (88 % من جملة المبالغ المتخلّدة بذمة الجماعات المحلية). وتخص هذه الديون عددا هاما من البلديات المذكورة آنفا خاصة منها المدعمة كليا خلال المخططات السابقة على غرار بلديات القصرين وقرطاج وباردو وتوزر

وبن قردان والقيروان وطبرقة وحمّام الأنف والمتلوي وسبيطة والحامة وسيدي بوسعيد والقصر وطبرية وقبلي والرديف وسيدي بوعلي وسوق الأحد وبوسالم وأم العرايس وحاجب العيون، التي لا تقوم بتسديد ديونها من سنة إلى أخرى إلى جانب بلديات على غرار جربة ميدون والجم ومارث ومطماطة الجديدة... التي شهدت اختلالاً في توازناتها المالية وتفاقت بالتالي ديونها من سنة إلى أخرى بالرغم من أنها كانت من بين البلديات التي تقوم بخلاص ديونها في الأجل.

5.3 تعبئة الموارد المالية

قام الصندوق في نهاية سنة 2018 بسحب القسط الثالث على قرض الوكالة الفرنسية المبرم بتاريخ 16 سبتمبر 2015 بقيمة 30 مليون أورو في إطار تمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية للفترة 2016-2020. وقد بلغت قيمة القسط الذي تم سحبه 6 مليون أورو أي ما يعادل 20,3 م د. وفي إطار تعميم النظام البلدي على كامل تراب الجمهورية وعلى اثر إحداث 86 بلدية جديدة موزعة على التراب الوطني، وبعد إبرام الصندوق خلال سنة 2017 لإتفاقية منفصلة للتصرف في اعتمادات القرض المبرم في نفس الشأن بين الجمهورية التونسية والبنك الألماني KfW في حدود 45 مليون أورو وأسنادها لفائدة 29 بلدية جديدة في شكل مساعدات، تحصلت الدولة في نفس السياق وفي إطار المبادرة النموذجية للتنمية المحلية IPDLI التي أطلقها الاتحاد الأوروبي على هبة مالية بقيمة 39,5 م أورو لتمويل برنامج خصوصي للاستثمار ودعم القدرات لفائدة 26 بلدية موزعة على خمس ولايات. وقد بادر الصندوق بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية بالتعريف بالبرنامج لفائدة البلديات والمصالح المعنية على مستوى الولايات ذات النظر والوقوف على حاجياتها. وقد تم سحب في أواخر سنة 2018 قسط أول من هذه الهبة بقيمة 10 مليون أورو وترسيمه بالبنك المركزي في انتظار التصرف فيه عند انطلاق مشاريع البلديات المعنية.

وفي نفس السياق وفي إطار التعاون الثنائي التونسي الإيطالي تم ربط الصلة مع الطرف الإيطالي الذي أبدى استعداداً للمساهمة في تمويل البرنامج وذلك عبر منح الحكومة التونسية هبة قدرها 25 مليون أورو لتمويل حاجيات 31 بلدية جديدة. وقد بادر الصندوق مع الجانب الإيطالي بالإطلاع على البرنامج المزمع تمويله ومحاولة تحديد مجالات التدخل للهبة المزمع إبرامها مع الحكومة التونسية.

6.3 التقييم السنوي للصندوق

حافظت المؤسسة الدولية للتصنيف الإئتمائي فيتش رايتينغ (Fitch Ratings) على التقييم السنوي للصندوق وذلك في إطار عملية متابعتها السنوية للصندوق. وقد تم تصنيف الصندوق كالتالي:

- التصنيف على المدى البعيد : **AA- (tun)**
- التصنيف على المدى القصير : **F1+ (tun)**
- مجال التطور : **إيجابي**

وطبقا لهذا التصنيف حافظ الصندوق على نفس التقييم مع تحسين الآفاق من مستقر إلى إيجابي مع إمكانية تحسين ترتيب الصندوق مستقبلا على المستوى البعيد. ويرتّب الصندوق تبعا لهذا التقييم من بين الأفضل على مستوى البنوك والمؤسسات العمومية، وذلك نتيجة السياسة المتبعة في مجال ترشيد الاستثمار المحلي وحسن استغلال الموارد الموضوعة على ذمته وإيفائه بتعهداته المالية في آجالها التعاقدية. هذا إلى جانب الدور الريادي الذي يلعبه الصندوق في المساعدة الفنية والمالية للجماعات المحلية للرفع من قدرات البلديات لتجسيم المسار اللامركزي وهو ما سيسمح بالترفيح في حجم الإستثمارات.

4- الدراسات والتنظيم والصفقات

1.4 الدراسات والتنظيم

• دراسة تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية:

في إطار مرافقة مسار اللامركزية ومواكبة لعملية التحول النوعي في أخذ القرار على مستوى الجهوي والمحلي، قام الصندوق بدراسة استراتيجية ترمي إلى تحويله إلى مؤسسة مالية مختصة في تمويل الاستثمار المحلي والجهوي وذلك عبر تطوير إطاره القانوني وتنويع مجال تدخله. وفي هذا السياق أبرم الصندوق صفقة مع مجمع مكتب الدراسات **Deloitte/Meziou Knani et Khlif** بقيمة تقارب **830** أذون اعتبار الأداء على القيمة المضافة لإنجاز الدراسة تمويل على حساب هبة من الوكالة الفرنسية للتنمية. وخلصت أعمال مكتب الدراسات إلى أن عملية تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية تتطلب المرور عبر خمس مراحل وذلك على فترة تمتد على 16 شهرا. وقد شهدت سنة 2018 إتمام المراحل الأربعة الأولى وفق الجدول التالي:

العناصر المكونة للدراسة	المدة التعاقدية	الإنجاز
العنصر الأول: الصياغة العامة للنظام القانوني والمالي الأكثر ملائمة مع مهام الصندوق	الأسبوع الأول - الأسبوع 12	صادق مجلس الإدارة على اعتماد فرضية شركة خفية الاسم
العنصر الثاني: إعداد تصور مالي لخطة العمل للصندوق business plan	الأسبوع الأول - الأسبوع 24	تم قبول هذه المرحلة من طرف لجنة القيادة بتاريخ 10 أبريل 2018
العنصر الثالث: إعداد نظام ترقيم داخلي	الأسبوع 24 - الأسبوع 56	تم قبول هذه المرحلة من طرف لجنة القيادة بتاريخ 29 نوفمبر 2018
العنصر الرابع: تقديم تحيينات النظام المحاسبي والجبائي والتأثيرات الخاصة بها	الأسبوع 8 - الأسبوع 24	تم قبول هذه المرحلة من طرف لجنة القيادة بتاريخ 10 أبريل 2018
العنصر الخامس: تقديم مقترحات لتحسين مختلف الأنظمة والهياكل	الأسبوع 24 - الأسبوع 64	ستتجز خلال الثلاثي الأول لسنة 2019
المجموع	64 أسبوع	

• افتتاح الفرع الجهوي بالكاف:

بهدف مزيد تكريس مبدأ اللامركزية في إطار تطبيق قرار مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 12 أبريل 2011 الزامي إلى التعميم التدريجي للفروع الجهوية للصندوق بمختلف الجهات قصد مزيد تقريب خدماته لفائدة البلديات على المستوى الفني والمالي بما يساهم في دفع التنمية على المستوى الجهوي والمحلي وتحقيق متطلباتها بمختلف جهات الجمهورية وخاصة المناطق الداخلية، افتتح الصندوق الفرع الجهوي للصندوق بالكاف في بداية شهر أكتوبر 2018، والذي يشمل بلديات ولايتي الكاف وسليانة.

2.4 تنفيذ الصفقات

- اقتناء حاويات بلاستيكية وحديدية لفائدة البلديات:

قام الصندوق بالإعلان عن طلب عروض وطني لـ 20 000 حاوية موزعة على ثلاثة أقساط بقيمة جمالية تساوي 6,3 م د منها 4,8 م د في شكل قروض لفائدة البلديات القادرة على الإقتراض و 1,5 م د في شكل مساعدات تمول مناصفة بين الصندوق ووزارة الشؤون المحلية والبيئة. وتوزع هذه الأقساط كالتالي:

- القسط الأول يتمثل في اقتناء 13 000 حاوية بلاستيكية سعة 770 لتر تم إبرامها مع شركة Plastec trading بكلفة تقارب 4,9 م د باعتبار جميع الأداءات. ونظرا لعدم التزام المزود بتعهداته وعدم ابدائه أية جدية في تنفيذ الصفقة وسوء التصرف فيها حيث لم يتمكن من توزيع سوى 2 964 حاوية مما نتج عنه تجاوز الأجال التنفيذية التعاقدية المحددة، فقد استقر الرأي على فسخ الصفقة المذكورة وذلك بعد التنبيه على المزود في عدة مناسبات. وعلى اثر فسخ الصفقة المذكورة تم الانطلاق في طلب عروض لاقتناء الكميات المتبقية من الحاويات البلاستيكية سعة 770 لتر والتي بلغ عددها 10 036 حاوية حيث تم فتح العروض يوم 11 ديسمبر 2018؛
- القسط الثاني يتمثل في اقتناء وتوزيع 5 000 حاوية بلاستيكية سعة 360 لتر مبرمة مع شركة SMT بكلفة 702 ألف دينار باعتبار جميع الأداءات. وقد تم توزيع جميع الحاويات المذكورة؛
- القسط الثالث يتمثل في اقتناء وتوزيع 2 000 حاوية حديدية سعة 770 لتر مبرمة مع شركة ACEM PLUS بكلفة 719 ألف دينار باعتبار جميع الأداءات.

- صفقة اقتناء معدات نظافة وطرق لفائدة البلديات تمول في شكل قروض من الصندوق
بنسبة 100 %

في إطار تنفيذ الصفقة المجمعة لاقتناء معدات النظافة والطرق التي ستمول في شكل قروض بنسبة 100 % من الصندوق لفائدة البلديات القادرة على التداين بكلفة مقدرة بحوالي 90 م د , تم تعديل الكميات المطلوبة الموزعة على 19 قسط بعد الاستجابة إلى الطلبات الإضافية الواردة من عدة بلديات وذلك في إطار الترتيب المعمول بها ليصبح عدد الآليات 534 آلية لفائدة 157 بلدية عوضا عن 480 آلية لفائدة 133 بلدية. وقد تم بتاريخ 17 سبتمبر 2018 إمضاء 17 عقد صفقة مجددة من جملة 19 قسط. هذا, وقد تم إعطاء أذن التزود بداية من تاريخ 02 أكتوبر 2018 للأقساط المجددة. ويبين الجدول التالي تفاصيل هذه الأقساط:

العدد	القسط	المزود	القيمة الجملية للصفقة باعتبار الأداءات
01	85 شاحنة ضاغطة سعة 16-17 م3	Renault Trucks	8 662 644,00 أورو
02	56 شاحنة ضاغطة سعة 6-7 م3	Intraco	3 191 664,00 أورو
03	30 شاحنة قابلة حمولة 1 طن	Renault Trucks	952 841,00 أورو
04	13 شاحنة قابلة حمولة 3,5 طن	Italcar	500 500,00 أورو
05	15 شاحنة قابلة حمولة 10 أطنان	Italcar	945 000,00 أورو
06	07 شاحنات قابلة حمولة 14 طن	SAM	649 740,00 أورو
07	08 شاحنات رافعة صناديق	Renault Trucks	857 088,00 أورو
08	33 شاحنة مجهزة بسلم	Italcar	1 485 000,00 أورو
09	05 شاحنات رش وغسل الطرق 6000 ل	Iveco	376 437,77 أورو
11	25 آلة شحن	SAM	1 961 791,50 أورو
12	34 آلة حفر وجرف	CNHI	1 603 939,32 أورو
13	35 آلة شحن صغيرة	SAM	866 539,50 أورو
15	05 آلات ماسحة	Intraco	794 988,00 أورو
16	36 جرار فلاحي	COM.Int	674 100,00 أورو
17	38 آلة شفطة	Glutton	280 590,05 أورو
18	33 مجرورة 5 طن	SNCM	217 514,910 دينار
19	13 صندوق 30 م3	SNCM	122 227,170 دينار

- اقتناء 86 شاحنة صغيرة الحجم لفائدة البلديات الجديدة:

تم تكليف الصندوق بتنفيذ صفقة مجمعة لاقتناء 86 شاحنة صغيرة الحجم لفائدة 86 بلدية جديدة بكلفة مقدرة بـ 4,2 م د. وقد تم إبرام صفقة في الغرض مع شركة STAFIM SA وتم الانتهاء من توزيع جميع السيارات خلال شهر نوفمبر 2018 واستلامها وقتيا بنفس التاريخ.

- إعلان طلب عروض وطني لاقتناء معدات إعلامية:

في إطار تنفيذ المخطط التقديري للصفقات وفق ميزانية الصندوق لسنة 2018 تم بتاريخ 17 سبتمبر 2018 إمضاء ثلاثة عقود تخص ثلاثة أقساط مبرمة مع الشركات التالية:

- العقد الأول مبرم مع شركة Gamma Informatique ويتمثل في اقتناء 20 حاسوب مكتبي بكلفة 39 ألف دينار؛
- العقد الثاني مبرم مع شركة GES ويتمثل في اقتناء 4 آلات طباعة بكلفة 15 ألف دينار؛
- العقد الثالث مبرم مع شركة Tunisys ويتمثل في اقتناء 2 جدار واقى Firewall بكلفة 64 ألف دينار.

-إعلان طلب عروض وطني لاقتناء سيارات إدارية:

تم إبرام صفقة مع شركة STAFIM SA لاقتناء 4 سيارات مصلحة لحساب وحدة التصرف حسب الأهداف وذلك بعد إعادة طلب العروض الوطني عدد 2017/07 للمرة الثالثة. وقد بلغت كلفة الصفقة 218 أ.د.

4. 3 بناء مقرات الفروع الجهوية

• بالنسبة للفرعين الجهويين بباجة:

تحصل الصندوق في موفى شهر أكتوبر 2018 على رخصة البناء من بلدية باجة، وتم توجيهه إذن مصلحة إلى المهندس المعماري للانطلاق في إعداد ملف طلب العروض.

• بالنسبة للفرع الجهوي بسوسة:

بعد الحصول على رخصة البناء من بلدية سوسة ومصادقة مكتب المراقبة على الدراسات التفصيلية لجميع الأقساط (السوائل والتتوير والحماية من الحرائق والهيكل والشبكات المختلفة) تم تكليف المهندس المعماري بإعداد ملف طلب العروض.

5- ميزانية الاستغلال والتجهيز

سجلت ميزانية الاستغلال والتجهيز والمصاريف الاستثنائية لسنة 2018 مجموعا بقيمة **8 959** أذ أي بنسبة انجاز تساوي **71** % من تقديرات سنة 2018 (12 587 أذ), مقابل 7 790 أذ سنة 2017, أي بنسبة زيادة بـ **15** %.

وقد بلغت نسبة الانجاز لمصاريف الاستغلال **94** % من تقديرات سنة 2018 (8 072 أذ) حيث بلغت **7 610** أذ مقابل 7 171 ألف دينار سنة 2017 أي بنسبة زيادة تساوي **6** %. ويعود هذا خاصة إلى ارتفاع نفقات الأعوان بنسبة **6** % , وذلك بسبب ارتفاع مستوى الأجور حيث بلغ **5 049** أذ خلال سنة 2018 مقابل 4 615 أذ سنة 2017 خاصة بعد الانتدابات المسجلة خلال السنة والحصول على الزيادة السنوية للأجور وبعض الترقيات المسجلة في الصنف وفي الوظيفة. هذا إلى جانب ارتفاع المصاريف الخاصة بمجموع الخدمات الخارجية بعد ارتفاع مصاريف الكراءات بسبب كراء مسكن وظيفي للفرع الجهوي بسيدي بوزيد ومقر للفرع الجهوي الجديد بالقيروان وارتفاع مصاريف الصيانة والأتعاب واستهلاك الوقود والأدوات المكتبية والمستهلكات الإعلامية مقابل تراجع ومصاريف الدعاية الخاصة بالإعلان عن طلب العروض ونفقات الهاتف. من جهة أخرى سجلت ميزانية الإستغلال لسنة 2018 ارتفاعا في باب المساعدات بعد الترفيع في اعتمادات ودادية الصندوق بسبب ارتفاع عدد الأعوان.

وبلغت مصاريف التجهيز ما قيمته **1 227** أذ أي بنسبة انجاز تساوي **65** % من تقديرات سنة 2018 (1 898 أذ) مسجلة ارتفاعا بنسبة **198** % حيث بلغت 412 أذ سنة 2017. ويفسر الارتفاع المسجل في مصاريف التجهيز مقارنة بسنة 2017 بارتفاع مصاريف جلّ الوحدات خاصة منها تجهيزات النقل والمعدات الإعلامية ومصاريف البحوث الخاصة بمصاريف تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية التي مرت من 165 ألف دينار خلال سنة 2017 إلى 582 ألف دينار خلال سنة 2018. هذا ويفسر استقرار نسبة الإنجاز لمصاريف التجهيز في حدود **65** % فقط بتأجيل خلاص مصاريف اقتناء المنظومة المندمجة للتصرف في الموارد البشرية المدرجة بوحدة البرامج الإعلامية إلى سنة 2019 بسبب عدم إتمام المهمة من طرف المكتب المكلف بالمنظومة إضافة إلى عدم تركيز منظومة وتجهيزات لعقد المؤتمرات عن بعد عبر الفيديو المبرمجة بوحدة معدات المكاتب وتأجيلها إلى سنة 2019 .

وبالنسبة للمصاريف الإستثنائية فقد بلغت **122** أذ أي بنسبة انجاز بـ **5** %. ويعود ذلك إلى ترسيم اعتمادات في حدود 1 847 أذ بميزانية سنة 2018 تخص الدراسات المعمارية والفنية والأقساط الأولى لبناء مقري الفرعين الجهويين بباجة وسوسة, إلا أنه لم يتسنى سوى صرف 63 أذ بعنوان الدراسات الفنية الأولية والهندسة المعمارية. هذا وقد تم ترسيم اعتمادات بـ 650 أذ لإقتناء الأرض المخصصة

للفرع الجهوي بياجة و 450 أد لإقتناء مقر الفرع الجهوي بمدنين, إلا أنه تم العدول على اقتناء هذا المقر. هذا إلى جانب برمجة 120 أد كمصاريف مكملة للصفقات المجمعة لاقتناء المعدات للبلديات ولم يتم صرف سوى 60 أد تخص بعض المهمات في إطار الاستلام الوتقي للمعدات.

ويبين الجدول التالي تطور الإنجازات بين 2017 و 2018:

بحساب الألف دينار

مصاريف الإستغلال	تقديرات 2018	إنجازات 2017	إنجازات 2018	نسبة الإنجاز % 2018	نسبة التطور % 2018-2017
نفقات الأعوان	6 482	5 769	6 147	95	6
خدمات خارجية	601	515	568	95	10
خدمات خارجية أخرى	516	471	445	87	5-
ضرائب وأداءات	228	198	209	92	5
نفقات طارئة ومختلفة	245	217	241	98	11
مجموع ميزانية الإستغلال	8 072	7 171	7 610	94	6
تجهيزات النقل	530	117	327	62	179
أثاث المكاتب	25	0	25	100	100
معدات المكاتب	155	1	21	13	-
معدات إعلامية	200	0	147	74	100
برامج إعلامية	331	73	74	22	1
تنظيم وتهيئة وتثبيت	30	56	30	100	-46
استثمارات وبحوث تطوير	627	165	602	96	265
مجموع ميزانية التجهيز	1 898	412	1 227	65	198
مجموع ميزانية الإستغلال و التجهيز	9 969	7 583	8 837	89	17
بناء فروع جهوية	1 847	111	63	3	43-
اقتناء أراضي ومقرات الفروع الجهوية	650	0	0	0	-
مصاريف الصفقات المجمعة	120	96	60	50	38-
مجموع المصاريف الإستثنائية	2 617	207	123	5	-41
المجموع العام	12 587	7 790	8 959	71	15

6- التصرف في الموارد البشرية

1.6 تطور الموارد البشرية

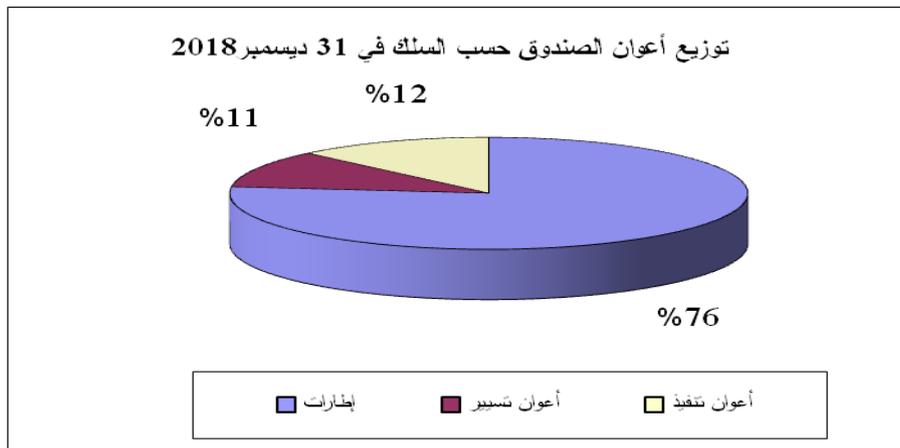
سجل عدد الأعوان المباشرين الخاضعين للنظام الأساسي ارتفاعا في نهاية سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث بلغ **138 عون** مقابل 128 وذلك بعد الانتدابات الخارجية المسجلة خلال السنة وعددها 7. ومن جهة أخرى بلغ عدد أعوان الحراسة والتنظيف القارين **32 عون** في نهاية سنة 2018 مقابل 27 في نهاية سنة 2017، وذلك بعد انتداب خمسة أعوان.

ويبين الجدول التالي تطور عدد الأعوان المباشرين الخاضعين للنظام الأساسي خلال سنة 2018:

عدد الأعوان المباشرين في بداية السنة	عدد الأعوان الخاضعين للنظام الأساسي
128	
12	الانتدابات الخارجية (+)
0	إلحاق لدى الصندوق (+)
1	نهاية إلحاق لدى الصندوق (-)
0	إحالة على التقاعد (-)
1	إلحاق خارج الصندوق (-)
0	استقالة
138	عدد الأعوان في نهاية السنة

ويتوزع عدد الأعوان المباشرين الخاضعين للنظام الأساسي بين 106 كإطارات (66 إداري و40 فني) و15 كأعوان تسيير (14 إداري و1 فني) و17 كأعوان تنفيذ (14 إداري و3 فني) لتبلغ بذلك نسبة التأطير 77% في نهاية سنة 2018 (حسب عدد الأعوان المباشرين الخاضعين للنظام الأساسي).

ويبين الرسم التالي توزيع أعوان الصندوق حسب الصنف:



وقد بلغ مجموع الأعوان المباشرين 171 في نهاية سنة 2018 مقابل 159 في نهاية سنة 2017 أي بنقصان 11 عون وبنسبة قدرها 6,5%.

في المقابل بلغت نفقات الأعوان في نهاية سنة 2018 ما قيمته 6,15 م د باعتبار الأعباء الاجتماعية ومصاريف التأمين الجماعي (منها 5,05 م د تخص الأجور) مقابل 5,8 م د مسجلة في نهاية سنة 2017 أي بزيادة بنسبة 6%.

ويعود الارتفاع الضئيل في مستوى الأجور أساسا، إلى ارتفاع عدد الأعوان بعد الانتدابات المسجلة خلال السنة إضافة إلى الزيادة السنوية للأجور بعنوان سنة 2018 و بعض الترقيات المسجلة في الخطة الوظيفية وفي الصنف. ويبين الجدول التالي تطور العدد الجملي للأعوان وحجم الأجور خلال الفترة 2017-2018:

2018	2017	
137	125	- عدد الأعوان القارين المباشرين
01	03	- عدد الأعوان المباشرين الملحقيين لدى الصندوق
138	128	عدد الأعوان المباشرين الخاضعين للنظام الأساسي
32	27	- عدد أعوان الحراسة والتنظيف المرسمين
1	4	- عدد الأعوان المتعاقدين
171	159	العدد الجملي للأعوان المباشرين
08	07	- عدد الأعوان القارين الملحقيين خارج الصندوق
00	00	- عدد الأعوان القارين غير المباشرين
179	166	العدد الجملي للأعوان
5 049 285	4 615 233	حجم الأجور (بالدينار)
5 905 331	5 402 516	حجم الأجور باعتبار الأعباء الاجتماعية (بالدينار)
6 152 900	5 768 614	مجموع أعباء الأعوان

6. الأنشطة الإجتماعية

بلغت الإعتمادات المرصودة للصندوق الاجتماعي الخاص بموظفي الصندوق بعنوان سنة 2018 ما قيمته **1 492 ألف دينار** ليلغ بذلك مجموع الموارد 1 636 ألف دينار باحتساب الفائض في الخزينة في نهاية سنة 2017 ومبالغ استرجاع أقساط القروض المسندة للأعوان من الصندوق الاجتماعي. مقابل ذلك بلغ مجموع الاستعمالات ما قيمته 810 ألف دينار إلى حدود نهاية ديسمبر 2018 موزعة بين قروض سكن وقروض شخصية (مبالغ مسترجعة) ومصاريف تذاكر المطعم ومساعدات مدرسية ومساعدات بمناسبة الأعياد ومصاريف التأمين التكميلي على التقاعد. هذا وتجدر الإشارة أنه خلال مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 07 أوت 2018 تمت المصادقة على تغيير فترة استهلاك اعتمادات الصندوق الاجتماعي من جانفي - ديسمبر من كل سنة إلى جويلية - جوان من السنة المقبلة، وتم بالمناسبة المصادقة على اعتمادات إضافية تخص السداسي الأول لسنة 2019 حيث بلغت هذه الإعتمادات 721 أذ لتصبح فترة استهلاك اعتمادات الصندوق الاجتماعي بصفة استثنائية جانفي 2018-جوان 2019 وتبلغ بذلك جملة الإعتمادات المرصودة لنفس الفترة ما قيمته **2 213 ألف دينار**.

– بطاقة تعريفية

- المؤسسة: صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
- وزارة الإشراف: وزارة الشؤون المحلية والبيئة
- النشاط الرئيسي: تمويل المشاريع الاستثمارية للجماعات المحلية
- الشكل القانوني: منشأة عمومية ذات صبغة غير إدارية
- مراجع نصوص الإحداث:
- قانون الإحداث: الأمر المؤرخ في 15 ديسمبر 1902 كما تم تنقيحه بالأمر المؤرخ في غرة مارس 1932 والقانون عدد 37 المؤرخ في 14 ماي 1975.
- أمر التنظيم: الأمر عدد 212 المؤرخ في 4 مارس 1977 المنقح بالأمر عدد 1092 المؤرخ في 06 جوان 1992.
- المعرف الجبائي: 042 939 B N N 000
- المعرف لدى الجمارك: 130 239 P
- السجل التجاري: B1163121997
- الإنخراط الإجتماعي: الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية
- تاريخ الإنخراط: ماي 1992
- صنف المؤسسة: أ
- النظام الاساسي للأعوان: نظام أساسي خاص مصادق عليه بالأمر عدد 2023 لسنة 1999 المؤرخ في 19 سبتمبر 1999.
- عنوان المقر الإجتماعي: 9 نهج المؤازرة – 1003 حي الخضراء
- الهاتف 71 809 100 الفاكس 71 809 040
- موقع الواب: www.cpscl.com.tn البريد الإلكتروني: cpscl@topnet.tn